Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

التاريخ : ٢٠١٤/٠٨/٣١

وباء التعذيب والإهمال الطبي

يودي بحياة المعتقلين في السجون المصرية

١٠ حالات وفاة معتقلين في شهر أغسطس

Email:info@aohr.org.uk

لا تظهر السلطات المصرية أي احترام لحقوق المعتقلين السياسيين والمدنيين، ولا تبدي أي التزام بأي من الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة المصرية ، وبدون توقف وبشكل متصاعد تتفاقم الأزمة التي يعيشها المعتقلون السياسيون في السجون المصرية دون أن يكون هناك حلول تحفظ حياة وكرامة المعتقل فالإنتهاكات الوحشية في السجون وأقسام الشرطة وباقي المراكز الأمنية أدت إلى وفاة العديد من المعتقلين.

يتعرض غالبية المحتجزين لعمليات تعذيب ممنهجة ، ولأوضاع احتجاز غير آدمية وإهمال طبي وسوء رعاية أودت بحياة ٩٢ محتجزا على الأقل منذ الثالث من أول يوليو ٢٠١٣ وحتى آخر أغسطس ٢٠١٤ بينهم ٦٣ محتجزا على خلفية قضايا معارضة السلطات و ٢٩ على خلفية قضايا مدنية والعدد مرشح للزيادة ، في كل حالات الوفاة لم تقم السلطات بإجراء تحقيقات نزيهه وشفافة تؤدي إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وليس أدل على ذلك حادثة تريحيلات عربة سجن أبو زعبل عندما قتل ٣٧ معتقلا نتيجة قيام ضباط الشرطة بتعذيب وخنق المعتقلين داخل العربة بشكل متعمد ،وكل ماقامت به السلطات هو تقديم أربعة ضباط للمحاكمة بتهمة القتل الخطأ وبعد أن حكم عليهم بعقوبات مخففة عن الجريمة التي وصفتها المحكمة أنها جريمة قتل خطأ تمت تبرئتهم تماما بعد الطعن على الحكم بالإستئناف وعادوا لممارسة عملهم بشكل طبيعي.

حالات الوفاة في شهر أغسطس ٢٠١٤ :

خلال شهر أغسطس توفي في السجون المصرية عشرة محتجزين بينهم طفلين وامرأة منهم سبعة معتقلين على خلفية مدينية/ جنائية وثلاثة معتقلين على خلفية قضايا معارضة السلطات الحالية.

بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٤ نشرت وسائل إعلام مصرية خبراً عن وفاة أحد المساجين بمستشفى سجن شبين القناطر يدعى محمد أمين حافظ عقب إجراء عملية جراحية لبتر ساقه.

وبتاريخ ٢٠١٤/٨/١٨ توفي الطفل المصري حسن نادي حسن نادي عبد العال – مواليد ١٦ فبراير ١٩٩٨ بقسم شرطة البساتين في القاهرة جراء تعرضه للتعذيب .

وفي صباح الاثنين ١٨ أغسطس ٢٠١٤ توفي المعتقل عماد محمد عسران نتيجة الإهمال الطبي داخل سجن الوادي الجديد أثناء أدائه لعقوبة السجن المؤبد في قضية اقتحام مركز شرطة مطاي بالمنيا .

وبتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٤ أعلنت مصادر أمنية عن وفاة محتجز قاصر يدعى إبراهيم أحمد إسماعيل (١٧عامًا) بسجن مركز شرطة نجع حمادي إثر اختناقه داخل الزنزانة بسبب تكرار انقطاع الكهرباء لساعات طويلة في ظل تكدس في الزنزانه .

وبتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٤ توفي المعتقل محمود محمد محمد الصغير – مواليد ١٤ يوليو ١٩٦٥ – مقيم بلوران بمحافظة الإسكندرية نتيجة سوء الرعاية الصحية بسجن برج العرب .

وبتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٤ لقي محبوس احتياطي مصرعه يدعى طارق عبد الفتاح محمود ٣٨عاما ، بعد تلقيه وابلا من الرصاص أثناء ترحيله إلى النيابة العامة بدشنا أودى بحياته على الفور جراء خصومة ثأرية ، وتجدر الإشارة أن طارق قام بتسليم نفسه للجهات الأمنية طلبا للحماية إلا أنها فشلت في حمايته وقامت بترحيله دون حراسة كافية مما سهل قتله.

وفي صباح يوم الثلاثاء ٢٦ أغسطس ٢٠١٤ نشر موقع اليوم السابع تصريحات للواء محمود يسري مدير أمن القليوبية أكد فيها وفاة سجين يدعى "خالد محمود عبد العزيز" ٤٤ عاماً إثر إصابته بأزمة صدرية ، كما أعلن عن وفاة معتقلة بسجن النساء في القناطر تدعى "رضا محمد إبراهيم أحمد" ٤٥ سنة وذكر أن الوفاة كانت في كلتا الحالتين بسبب هبوط حاد في الدورة الدموية ، وتوقف عضلة القلب.

بتاريخ ٢٨ اغسطس ٢٠١٤ توفي محتجز يدعى أميرعبدالرحيم عبدالعزيزعبدالنبي -٢٦ عاماً – في قسم ثاني شبرا الخيمه بعد إصابته بحالة إعياء شديدة ، حيث كان المحتجز يعانى من آلام بالبطن وقئ شديد مستمر .

وذكرت وسائل إعلام مصرية مساء يوم ٣٠ أغسطس ٢٠١٤ أن محتجزا يدعى " ع . م " – ٤١ عاماً – محتجزا احتياطيا على ذمة قضية رقم ٤٩٨٩ لسنة ٢٠١٣ مركز شرطة إدفو بمحافظة أسوان إثر تدهور حالته الصحية .

Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

شهادات تفصيلية

مدعمة بالمستندات حول بعض حالات الوفاة :

Email:info@aohr.org.uk

المعتقل محمود محمد محمد الصغير

مواليد ١٤ يوليو ١٩٦٥ – مقيم بلوران بمحافظة الإسكندرية والذي توفى ٢٢ أغسطس الجاري نتيجة سوء الرعاية الصحية والذي رفضت السلطات المصرية الإفراج عنه بالمخالفة لقانون تنظيم السجون المصري دون مبرر رغم صدور تقارير طبية رسمية بشأن تدهور حالته الصحية وعدم قدرة المستشفيات التابعة للسجن على توفير العلاج اللازم لحالته و ذكرت زوجته في شكوى تقدمت بها للمنظمة :

" اعتُقل محمود بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٤ من أمام مؤسسة أحداث كوم الدكة بالإسكندرية حيث كنا هناك لأن نجله القاصر عبدالله ١٧ عاماً كان معتقلاً آنذاك وفي ذلك اليوم قامت قوات الأمن بالاعتداء على القصر المعتقلين وأسرهم بالمؤسسة العاقبية بكوم الدكة وتم الاعتدء على زوجي وضربه بصورة وحشية على ذراعه الأيسر حتى توقف عن الحركة تماماً ثم اقتادوه إلى مديرية أمن الإسكندرية واحتجزوه بالدور الرابع سيء السمعة والمعروف عنه تعريض المعتقلين به للتعذيب البشع وكان فاقداً الوعي آنذاك ومصاباً بعدة جروح قطعية ، وفي اليوم التالي تم عرضه على النيابة وصدر قرار بحبسه على ذمة محضر رقم ٥٠١٠ لسنة ٢٠١٤ جنح العطارين واتهامه بالتجمهر وإثارة الشغب وقطع الطريق ومنع مساجين من الترحيل والانتماء لجماعة إرهابية.

أثناء وجوده بالمديرية تم نقله إلى مستشفى السجن مرتان مرة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٤ ومرة بتاريخ ٢ ابريل ٢٠١٤ بسبب إصابته بغيبيوبة سكر حيث أنه مصاب بالسكر وكان يحتاج إلى عناية طبية خاصة ومواظبة على العلاج وهو ما لم يكن متوفراً بمديرية الأمن حيث كانت تمنع عنه

الأدوية ، وتم نقله إلى مستشفى السجن ولم تكن المستشفى مهيأة لاستقبال أي مريض ، وأعيد إلى المديرية مرة أخرى حتى تاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١٤ حيث تم ترحيله إلى سجن برج العرب ونُقل إلى مستشفى السجن مرة أخرى وتم احتجازه هناك لمدة ٤٠ يوماً حيث أن حالته الصحية كانت في تدهور مستمر .

بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ تم نقله إلى مستشفى خاص وهناك تم اكتشاف وجود ورم على خصيته اليسرى ولم نكن نعلم أسبابه ولا طبيعته ورفضت إدارة السجن الإذن لنا بعمل أشعة عليها وعاد إلى السجن بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٤ .

بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٤ كانت حالته الصحية قد تدهورت للغاية مما كان يفقده توازنه أثناء المشي حتى سقط على قدمه اليسرى وأصبحت لا تتحرك كذراعه الأيسر وارتفعت حرارته بعد هذه الواقعة ولم يتلق أي علاج وبعدها تم نقله إلى مستشفى الحميات وهناك طلب منا إجراء عدة تحاليل إلا أن مستشفى السجن لم يكن بها المعدات التي تسمح لنا بإجراء هذه التحاليل فأعيد إلى السجن مرة أخرى وهو على كرسي متحرك وداخل سيارة ترحيلات وليس سيارة إسعاف.

بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٤ اكتشفنا إصابته بمرض الصفرا ولم يسمح لنا بإدخال أدوية أيضاً وكان وقتها قد فقد حوالي ٣٠ كيلو من وزنه بسبب تدهور حالته الصحية والتقيؤ المستمر ، وذهبت في زيارة له بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٤ فأخبرتني إدارة المستشفى أنه متوفي من تاريخ ٢٢ أغسطس الساعة السادسة مساء وأن إدارة السجن كانت على علم بهذا ولكنها لم تخبرنا ، وعندما أردنا أن نأخذ جثته من الثلاجة بالمستشفى وجدنا أنه ما زال بالأغلال الحديدية.جدير بالذكر أننا قمنا بتقديم جميع التقارير الطبية التي تثبت تدهور حالته الصحية للنيابة العامة والتمسنا الإفراج الصحي عنه إلا أن جميع طلباتنا قد رفضت ، كما كان يتم التجديد له احتياطياً دون مبرر وعلى الرغم من حالته الصحية هذه ، وأحياناً كان يتم التجديد له غيابياً بسبب وجوده في المستشفى".

صورة لآخر تقرير طبي

مستخرج رسمي

التشخيص النهائي عند الخروج

الطفل حسن نادي حسن نادي عبد العال

مواليد ١٦ فبراير ١٩٩٨ مقيم بمنطقة البساتين بالقاهرة :

تم اعتقاله من قبل قوات الشرطة بقسم شرطة البساتين وفق شهادة أحد أصدقاءه يوم الخميس ١٤ أغسطس ٢٠١٤ أثناء اشتراكه في مسيرة ليلية بالبساتين وفور اعتقاله اعتدت عليه الشرطة بالضرب الوحشي ثم أدخلوه إلى مدرعة تابعة للشرطة ، وحاولت أسرته الوصول إلى مكانه إلا أن قوات الشرطة رفضت إخبار الأسرة أى معلومة حوله حتى مساء يوم الاثنين ١٨ أغسطس تلقت أسرته اتصالاً يخبرهم بأن حسن قد توفي وأن جثته موجودة في مشرحة زينهم بعد أن توفي في قسم شرطة البساتين ، ذهبت الأسرة على الفور إلى مشرحة زينهم فوجدت على جثته وحول عينه اليمنى آثار ضرب وتعذيب .

وحررت الأسرة بلاغا ضد الشرطة تتهمها بقتل حسن ، وحين استلام تقرير طبي بحالته كتبت الجهات المختصة في خانة سبب الوفاة (جاري البحث) وصرحوا بدفنه في اليوم التالي ، وأثناء تغسيله لاحظت أسرته أن حسن يرتدى ملابس وأدوات طبية خاصة بالعناية المركزة وهي وسائل تخص المريض الذي يدخل في غيبوبة وهو ما يعني وصوله إلى المستشفى أولا على قيد الحياة قبل أن يتم نقله للمشرحة مما يعنى أن هناك تعمد في أخفاء المعلومات عن الأسرة.

شهادة والدة المعتقل محمود محمد سعد الدين محمد

مواليد ٢ سبتمبر ١٩٨٨ مقيم بالعامرية محافظة الإسكندرية الذي توفي نتيجة تعذيبه واصابته بالخرطوش وإهمال علاجه :

" قام بعض البلطجية بإيقاف وسيلة مواصلات كان بها محمود بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٣ وقاموا بانزال كل من يبدو عليه الإلتزام وتسليمه للشرطة باعتباره أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين وحين استفسر عن سبب استيقافه قامت الشرطة بالاعتداء عليه بالضرب بسلاح أبيض في وجهه ثم بشكل بالغ السادية قاموا بإطلاق طلقات خرطوش عليه أصابته في وجهه وفي ظهره وفي صدره ، وتم اقتياده إلى قسم سيدي جابر وهناك تم استقباله بالتشريفة وبعدها إلى مديرية أمن إسكندرية ، ومن هناك تم ضم إسمه إلى القضية المعروفة إعلاميا بقضية سطح سيدي جابر ورقمها ١٥٦٦٣ لسنة ٢٠١٣ وفي اليوم التالي تم ترحيله إلى سجن برج العرب .

كان حبسه يجدد من قبل النيابة العامة احتياطياً بدون مبرر ثم أحيلت القضية للمحاكمة حيث حكم عليه حكماً نهائياً بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٤ بالسجن المشدد ١٥ عاماً بقرار من المستشار السيد عبداللطيف ، و بعد الجلسة اعترض المعتقلون على الأحكام التي صدرت بحقهم فقامت إدارة السجن بالاعتداء عليهم ذلك اليوم بإدخال الكلاب عليهم الزنازين وإغراق الزنازين بالماء وبعدها تم الاعتداء عليهم بالضرب الوحشي والصعق بالكهرباء .

وتم تحويل محمود ابني ومعتقلين آخرين هما محمد عبدالعزيز ومحمود عبدالعزيز لزنازين التأديب الانفرادية بعد تجريدهم من ثيابهم وتم إدخال كلاب عليهم.

وفي الزيارة التي أعقبت الحكم قمت بزيارته ولاحظت عليه آثار التعذيب ، كما أنه كان مريضاً ولم نكن نعلم ما هو المرض المصاب به ، وطلبت من إدارة السجن نقله للمستشفى أو عرضه على طبيب ولكنها تعنت وعرضته على طبيب السجن بعدها بفترة ، واكتشف الطبيب إصابة محمود ابني بمرض الكبد .

وبعدها تدهورت حالته الصحية فنقل إلى مستشفى السجن وهناك أصيب بغيبوبة وبعدها بعدة أيام تم إعادته إلى السجن مرة أخرى دون أن يتمم علاجه ، وبتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٤ تم نقله إلى مستشفى رأس التين رغم عدم جهازيتها لاستقبال هذه الحالات ومكث بها ٢٤ يوماً ثم توفي.

جدير بالذكر أنني قمت بتقديم عدة شكاوى للنائب العام والمحامي العام بالإسكندرية لإثبات الانتهاكات التي حدثت مع ابني ولعرضه على الطب الشرعي لإثبات الإصابات التي تعرض لها فور اعتقاله ولعرضه على طبيب ونقله للعلاج خارج السجن ولكن تم تجاهلها جميعا" .

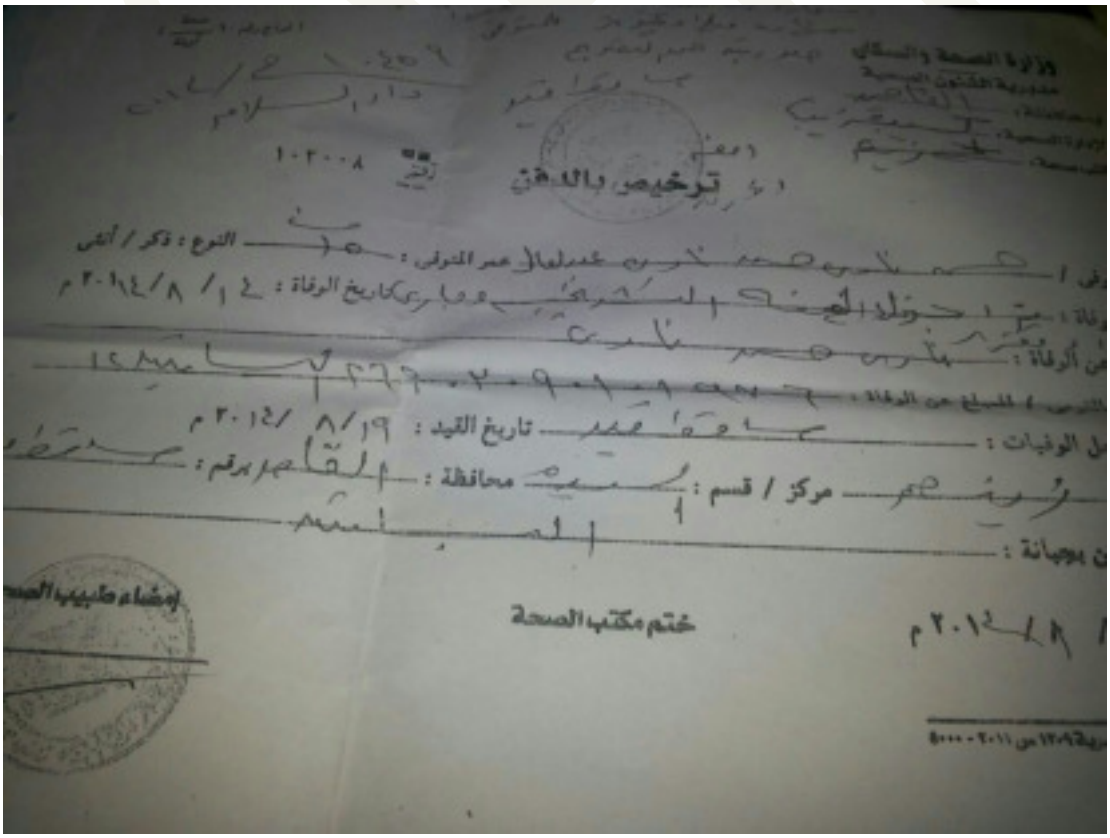

مستشفيات جامعة الإسكندرية
المستشفى الرئيسي الجامعي
قسم شئون المرضى

كود المستخرج ٢٠٨٩٢

مستخرج رسمـــى

اسم طالب المستخرج و محل إقامته: زاهيه على محمد على
الجهة التى يقدم لها المستخرج: مكتب المحامى العام
مستخرج من دفتر قيد المرضى: ٠ | قسم: باطنه كبد رجال | وحدة:
اسم المريض: محمود محمد سعد الدين محمد
تاريخ الدخول: الثامن عشر من يونيو عام الفين واربعه عشر | وقت الدخول: الحادية عشر واربعون مساءا | رقم دخول المستشفى: ٠٠٣٩٧٤
تاريخ الخروج: مازال المريض تحت العلاج

التشخيص النهائى عند الخروج

فشل بوظائف الكبد نتيجه انسداد بالاوردة البابية - استسقاء بالبطن - ارتفاع بالصفراء - دوالى بالمرىء من الدرجه الثانية

ومازال المريض تحت العلاج حتى تاريخ الخامس والعشرين من يونيو عام الفين واربعه عشر ولم يقرر خروجه من المستشفى بعد==========

هذا المستخرج محرر بمعرفة شئون المرضى ومن واقع تقرير خاص بالاقسام الداخلية المحرر بمعرفه الطبيب المعالج=

بورد مبلغ | دمغة ج.م ٠٠٠٠ | رسوم ج.م ٠٠٠٠ | الجملة ج.م ٠٠٠٠

بالقسيمة ٠٦٥٨٢٠٧ | فى ٢٥ يونيو ٢٠١٤

وقد تحرر هذا المستخرج دون مسئولية المستشفيات الجامعية لدى اى شخص فيما يتعلق بما ورد بحقوق الغير

محرر المستخرج: سوزان طه×
مراجع: (رئيس قسم شئون المرضى) (الشئون القانونية)

Email:info@aohr.org.uk

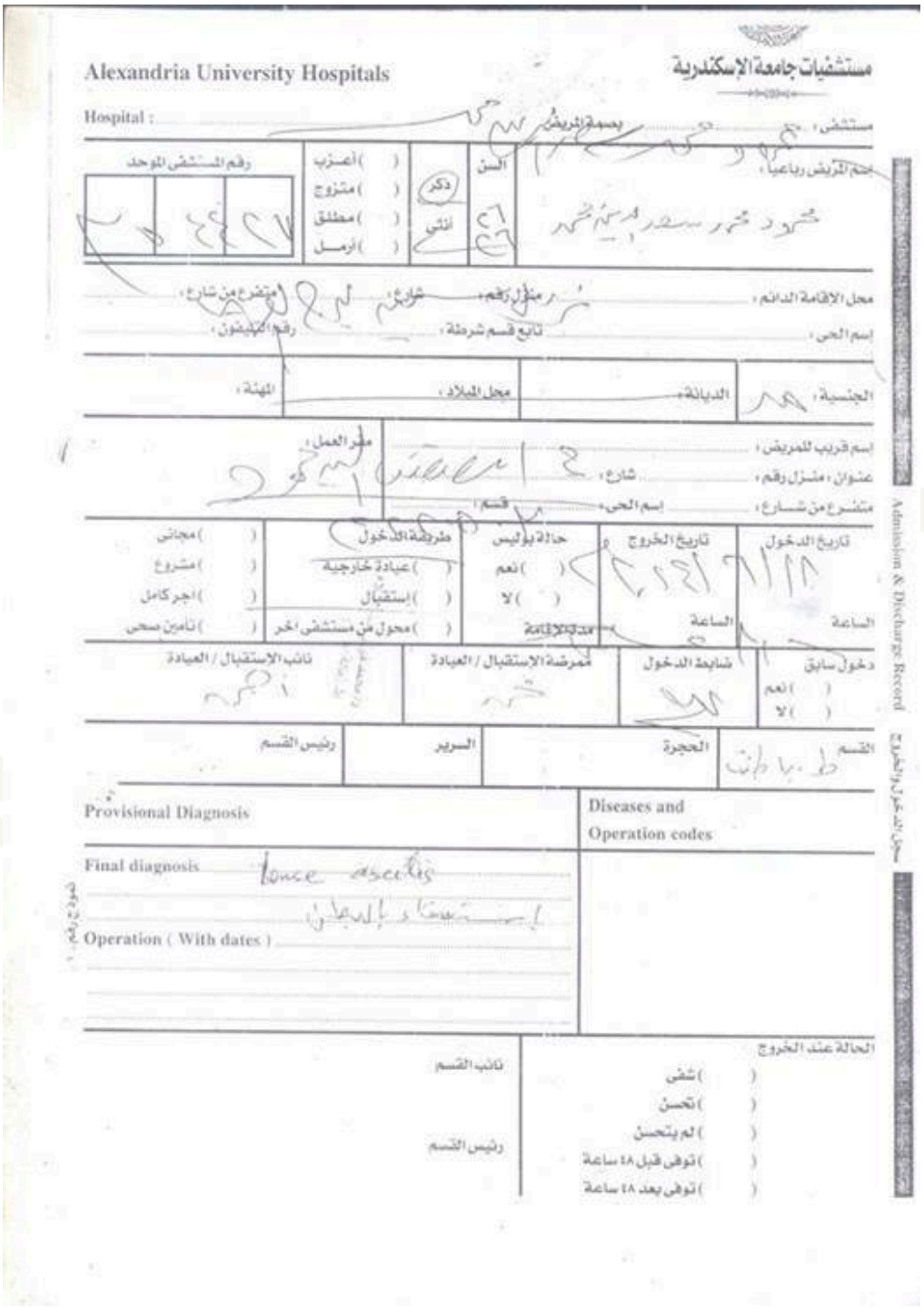

مستشفيات جامعة الإسكندرية

Alexandria University Hospitals

Hospital :

مستشفى :

بسملة المريض

اسم المريض رباعيا :

السن

ذكر / انثى

( ) أعزب
( ) متزوج
( ) مطلق
( ) أرمل

رقم المستشفى الموحد

محل الإقامة الدائم :

منزل رقم : شارع :

متفرع من شارع :

اسم الحي :

تابع قسم شرطة :

رقم التليفون :

الجنسية :

الديانة :

محل الميلاد :

المهنة :

اسم قريب للمريض :

عنوان : منزل رقم : شارع :

متفرع من شارع :

اسم الحي : قسم :

مقر العمل :

تاريخ الدخول

الساعة

تاريخ الخروج

الساعة

حالة بوليس
( ) نعم
( ) لا

مدة الإقامة

طريقة الدخول
( ) عيادة خارجية
( ) إستقبال
( ) محول من مستشفى آخر

( ) مجاني
( ) مشروع
( ) أجر كامل
( ) تأمين صحي

دخول سابق
( ) نعم
( ) لا

نائب الإستقبال / العيادة

ممرضة الإستقبال / العيادة

شابطة الدخول

القسم

الحجرة

السرير

رئيس القسم

Provisional Diagnosis

Diseases and Operation codes

Final diagnosis

Operation (With dates)

الحالة عند الخروج
( ) شفى
( ) تحسن
( ) لم يتحسن
( ) توفى قبل ٤٨ ساعة
( ) توفى بعد ٤٨ ساعة

نائب القسم

رئيس القسم

Admission & Discharge Record سجل الدخول والخروج

الإطار القانوني :

حق المحتجز في الرعاية الطبية الكاملة والإفراج عنه إذا ما استدعت حالته الصحية ذلك :

وفقا لما تم رصده في واقع السجون ومركز الإحتجاز المصرية فإن هناك انعزال تام بين القوانين الدولية والمحلية وبين الواقع المُطبق بالفعل ، ورغم توافق قانون تنظيم السجون المصري مع غالبية ما تم النص عليه في القواعد الدنيا لمعاملة السجناء فيما يخص الرعاية الطبية للمحتجز إلا أن كل هذه النصوص تظل حبرا على ورق ولا تجد سبيلا إلى التنفيذ.

فوفقا لقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء بالخدمات الطبية للسجناء والتي نصت عليها في خمس قواعد من القاعدة ٢٢-٢٦ وتطالب هذه القواعد أن تنظم الخدمات الطبية بشكل مستمر وكامل وعلى هذا فإنه يجب السماح بدخول الخدمات الطبية إلى السجن واستفادة المسجونين منها أو علاجهم بواسطة الخدمات الصحية الخارجية ما استلزمت حالتهم ذلك ، فتنص المادة ٢٢ على نقل السجناء الذين يتطلبون عناية خاصة إلى سجون متخصصة أو مستشفيات مدنية.

وتنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون تنص على أن "كل محكوم عليه يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بمرض يهدد حياته بالخطر أو يعجزه عجزا كليا يعرض أمره على مدير القسم الطبى للسجون لفحصه بالاشتراك مع الطبيب الشرعى للنظر فى الإفراج عنه ويعاد المسجون الذى أفرج عنه طبقا لما سبق الى السجن لاستيفاء العقوبة المحكوم بها عليه بأمر من النائب العام إذا تبين من اعادة الفحص أن الاسباب الصحية التى دعت الى هذا الافراج قد زالت ويجوز إعادته أيضا بأمر من النائب العام إذا غير محل إقامته دون إخطار الجهة الادارية التى يقيم فى دائرتها وتستنزل المدة التى يقضيها المريض المفرج عنه خارج السجن من مدة العقوبة" إلا أن النيابة العامة وإدارة السجون تستخف بحياة المعتقلين وبخاصة من كان منهم محتجزا على خلفية قضايا معارضة السلطات .

و تقرر المادة (٣٧) ضرورة إبلاغ أهل المسجون المريض إذا بلغت حالة المسجون المريض درجة الخطورة ، والإذن لهم بزيارته كما توجب إخطار أهل المسجون المتوفى عن طريق إبلاغ جهة الإدارة المقيم في دائرتها أهله ، وتسليم جثته إذا حضروا وطلبوا تسلمها ، أو إيداعها أقرب مكان ـ إلى السجن ـ معد لحفظ الجثث إذا مضى على وفاته ٢٤ ساعة دون حضور أهله.

والملاحظ في هذا الجزء من واقع ما تم رصده في هذا التقرير أن إبلاغ أهل المسجون المريض الذي بلغ مرضه حد الخطورة لا يتم بل في أكثر الأحيان تفاجيء العائلة بطلب من إدارة السجن باستلام جثث ذويهم ربما بشكل متأخر عن الوفاة قد تصل ليومين.

حق المسجون في عدم تعريضه التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة :

وهي من الإتفاقيات التي صادقت عليها مصر والتزمت بكافة احكامها بنص الدستور إلا أن التعذيب الممنهج في السجون المصرية لا يتوقف ، وتستخدم به كل الوسائل اللاإنسانية حتى أسفر في بعض الحالات كما عرض التقرير إلى وفاة الضحية .

وتنص المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب على :

"لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها" .

توصيات :

إن انهيار منظومة العدالة المصرية وسياسة الإفلات التام من العقاب التي يتبناها النظام الحالي مع الصمت الدولي المشين حيال الجرائم في مصر هي الأسباب المباشرة لإرتفاع حصيلة الضحايا من المحتجزين وخاصة المعتقلين على خلفية قضايا معارضة السلطات بشكل مستمر.

كما تؤكد كل الشواهد والدراسات حول أوضاع السجون ومراكز الإحتجاز على أن استمرارها على ذات السياسيات كفيلا بحصد المزيد من أرواح المحتجزين دون توقف.

وأمام هذا الواقع الخطر فإنه ينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والاتحاد الأوربي اتخاذ خطوات عملية وسريعة لإطلاق سراح المعتقلين تعسفيا في السجون المصرية ، والضغط على السلطات المصرية لضمان التزامها بالقانون المحلي والدولي .